المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2661-7013
EISSN : 2716-8867

المجلد 5/ العدد 1 (جوان 2022)
ص ص 106- 127

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين حقيقة الواقع القانوني وآفاق اقتصادية واعدة

Small and medium enterprises in Algeria between legal reality and promising economic prospects

علمي حسيبة*[1]

[1] مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة علي لونيسي البليدة 2، h.almi@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/05/01 تاريخ القبول: 2022/06/06 تاريخ النشر: 2022/06/30

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى وصف وتحليل واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة من 2002 إلى 2019، من خلال دراسة كل من الجانب النظري؛ القانوني والتشريعي؛ والتطور التاريخي والتحليل الاقتصادي للموضوع، مع إبرار أهم التحديات والعوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأسباب التي تؤدي إلى فشلها.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛ هيئات داعمة؛ مؤسسات خاصة؛ مؤسسات عمومية؛ مؤسسات تقليدية.

تصنيف جال: M40، M41.

Abstract

The study aims to describe and analyze the reality of small and medium enterprise sector in Algeria during the period 2002_2019 through studying both the legal , legislative and theoretical aspects also its historical development and economic analysis while reflecting the most important challenges and obstacles faced by SMEs and the reasons for its failure.

Keywords : Small and medium enterprises, Supporting authorities; Private enterprises; Public enterprises; Traditional enterprises

Jel Classification : M40, M41.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

كثر الحديث مؤخرا عن ضرورة التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وتمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية في أي دولة في العالم، خاصة بعد النتائج المرضية التي حققتها هذه المؤسسات في الدول المتقدمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، لذا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية إلقاء الضوء أكثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مختلف المشاكل التي تواجهها ، مع التركيز على أهم ما أولته الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطويرها ودعمها و الارتقاء بها في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في ظل الوضع الاقتصادي الراهن.

ويأتي الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لقدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة كما يقل حجم الاستثمار فيها كثيرا بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة، بالإضافة إلى أنها تشكل ميدانا لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية وتفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل، ورغم الأهمية المتزايدة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تعترضها منذ بداية العمل العديد من المشاكل والمعوقات تحول دون تحقيقيها لأهدافها، وعلى ضوء هذا نطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟ وما هي أبرز التحديات التي تعيقها وتؤدي إلى فشلها؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي، كما تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور كما يلي:

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ المفهوم والأهداف.

1.2 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لا تختلف كثيرا معايير تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول، وقد تطور مفهومها في الجزائر عبر عدة فترات بتغير القوانين والتشريعات الجزائرية. وفي الجدول الموالي سوف نعرض التطور التاريخي لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية كالتالي:

الجدول رقم (1): التطور التاريخي والقانوني لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

التاريخ	الجهة	التعريف
المخطط الرباعي 1974 –1977	لوزارة الصناعة والطاقة – التقرير الخاص ببرنامج التنمية	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاجية مستقلة قانونيا وتشغل أقل من 500 عامل؛وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دج، ويتطلب إنشائها أقل من 10 مليون دج
أفريل 1983	المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة – الملتقى الوطني الأول حول PME	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي تشغل أقل من 200 عامل؛وتحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دينار جزائري
2 ديسمبر 2001	القانون رقم 01 –18 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	كل مؤسسة إنتاج للسلع أو الخدمات، توظف من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 %فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
10 جانفي 2017	القانون 02/17 والتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغَيرة والمتوسطة	المؤسسات الصغَيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية هي مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها 4 مليار دج، أولا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية مليار دج، مع احترامها لمعايير الاستقلالية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على أدبيات الدراسة التالية: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، 2001)؛ (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2017)؛ (أحميدة، 2009، صفحة 3)

2.2 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من المؤسسات حسب القانون 02/17 المؤرخ في2017/01/10، نوضحها في الجدول الموالي:

جدول رقم(2): معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الصنف	عدد الأجراء (عامل)	رقم الأعمال السنوي (دج)	مجموع الميزانية السنوي	الاستقلالية
مؤسسة مصغرة	1-9	أقل من 40 مليون	لا يتجاوز 20 مليون	ضرورة توفر معيار الاستقلالية في التسيير
مؤسسة صغيرة	10 - 49	أقل من 400 مليون	لا يتجاوز 200 مليون	
مؤسسة متوسطة	50 - 250	بين 400 مليون و4 مليار	بين 200 مليون و1 مليار	

المصدر: عبدالرحمان و براشن، 2018، ص.219

كما يتم تقسيمها إلى:

المؤسسات الخاصة: هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في الجزائر؛ وتنقسم إلى مؤسسات أشخاص معنوية ومؤسسات أشخاص طبيعية (مهن حرة)

المؤسسات العمومية: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها كاملة أو جزء كبير منها للدولة وهي تمثل نسبة ضعيفة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

الصناعات التقليدية: وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة وقد حدث تعديل وزاري فانتقلت هذه المؤسسات إلى قطاع السياحة بذلك تكون قد خرجت من الإحصاء العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك ابتدءا من سنة 2010،حيث عوضت عند التقسيم الإحصائي بالمؤسسات ذات النشاط الحرفي. (**ناصر و محسن، 2014، صفحة 6**)

3.2 خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تتصف هذه المؤسسات بمجموعة من الخصائص التي تجعلها قادرة على التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية لمختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية، منها:

– استخدام تقنية إنتاجية أقل تعقيدا وأقل كثافة رأسمالية، ولهذا فهي تعتمد نسبيا على اليد العاملة؛

– روح المبادرة والابتكار، بإمكانها إنشاء العديد من الوحدات الصناعية، التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع خاصة الاستهلاكية منها؛

– قدرة تأقلمها مع المحيط الخارجي وامتداد نشاطها إلى المناطق النائية إضافة إلى قلة الانتشار الجغرافي؛

– الانخفاض النسبي للتكاليف الرأسمالية في مرحلة الإنشاء، وقلة التدرج السلطوي؛

– مرونة التفاعل مع المناخ الاستثماري. **(جليل، 2019، صفحة 253)**

4.2 أهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

– ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها ألي سبب كان؛

– استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛

– إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة؛

– استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي؛

– يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق؛

– يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العالقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات؛

– تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛

– تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة؛

تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي. **(عبد الصمد و شوشان، 2020، صفحة 58)**

5.2 الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتمثل الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

– **تكوين الإطارات المحلية:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات؛

– **تنويع الصناعات وتنوع الهيكل الصناعي:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رئيسيا في تنويع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف، إضافة إلى الدور الأساسي الذي تلعبه في مجال تنويع الهيكل الصناعي؛

– **تقديم منتجات وخدمات جديدة:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة بحيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة؛

– **المحافظة على استمرارية المنافسة:** ففي عصر التطورات السريعة تصبح المنافسة أداة التغيير من خلال الابتكار والتحيسن؛

– **تعبئة الموارد المالية:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية، بالإضافة إلى زيادة الادخار وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية. **(هراقمي، بارك، و مدخل، 2019، الصفحات 378–379)**

أما الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتتمثل فيما يلي:

- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع؛
- المساهمة في التنويع العادل للدخول في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التخفيف من المشكلات الاجتماعية: ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو غيره؛

إشباع رغبات واحتياجات الأفراد تمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن آرائهم وخبراتهم. **(هراقمي، بارك، و مدخل، 2019، الصفحات 378–379)**

3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ التحديات والمعيقات

1.3 التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

فيما يلي عرض لأهم التحديات بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

- **تحديات متعلقة باليد العاملة:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحد توظيف اليد العاملة غير المتوفرة وهذا التحد يشمل القطاعين الخاص والعام، وتشكل أنشطة المناجم، الكيمياء والبلاستيك مجالات التوظيف الأصعب، بالإضافة لعدم توافر فرص التكوين والتدريب الجيد والمناسب لإعداد الموارد البشرية اللازمة لإقامة وإدارة هذه المؤسسات؛
- **تحديات تمويلية:** غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر، هو ما جعل منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل وفقا لنماذج التسيير التقليدي وبموارد ضئيلة؛

- **تحديات تموينية:** إن التموين بالمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها يمثل أحد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ذلك أن معظمها يفتقد إلى الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة؛

- **تحديات تجارية:** إن انعدام الخبرة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تحول دون تموقعها في الأسواق الأجنبية، علاوة على ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك؛

- **تحديات جبائية:** النظام الجبائي يتسم بكثير من التعقيدات وعدم الاستقرار والتدابير الاستثنائية، مما يخلق حالة من عدم الشفافية وبطء عمل الإدارة الضريبية نتيجة عدم تعميم الإعلام الآلي؛

- **صعوبة إيجاد المكان الدائم والملائم لإقامة المؤسسة:** ومن ثم انجاز المشاريع والاستثمارية وتنميتها بسبب طول مدة منح الأراضي (العقار) المخصصة للاستثمار والرفض دون مبرر في كثير من الحالات لعدد من الطلبات، ارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو انعدامها أو عدم ملاءمتها؛

- **تحديات تنافسية:** إن عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير العالمية من حيث الجودة، جعل نتائج المنافسة محسومة للطرف القوي، مما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مؤهلة للمنافسة وإيجاد مكان لها في الأسواق الدولية في حال توجهها؛

- **صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية:** الإدارة في الجزائر لا تزال بعيدة عن تقديم خدمات بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية إذا يغلب عليها الروتين، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع يتم ببطء كبير لدرجة أن الكثير منها عطل ولم يحصل على الموافقة في أوانه، مما ضيع على أصحابه وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية عديدة؛

- **غياب نظام المعلومات:** إن غياب وضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في تقنيات وآليات التسيير تجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هشة وغير قادرة على المنافسة

خاصة مما لا يساعد على تنميتها وتطويرها؛ (**عبد العزيز و وعزازية، 2017، الصفحات 11-13**)

2.3 أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مشاكل كثيرة تجعلها فاشلة في أداء دو رها التنموي نذكر منها:

إهمال دراسة الجدوى: عدم القيام بدراسة جادة للجدوى قبل التأسيس؛

عدم الاحتفاظ باحتياطات مالية: إهمال صاحب المؤسسة الاحتفاظ بالاحتياطي المالي للمؤسسة؛

سوء التنظيم: عدم وجود تنظيم داخلي لمؤسسة الصغيرة يحدد السلطات و المسؤوليات؛

الإدارة غير المناسبة: تعني أن المدير أو المالك ليس لديهم المهارات والمعارف الإدارية اللازمة؛

التمويل غير المناسب: قد يكون هذا الأمر مرتبطا برقابة إدارية و مالية غير ملائمة وكذلك نقص في رؤوس الأموال اللازمة للأعمال أو غير ذلك. (**مدخل و دادن، 2020، الصفحات 217-218**)

3.3 معوقات تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

أدت الوضعية الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر إلى نمو إجمالي ضعيف ومشاكل اجتماعية عميقة أسفرت عن عرقلة وتراجع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتراجع مؤسسات القطاع العام التي تعتبر السند الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين أهم الضغوط التي أدت إلى ظهور هذه الوضعية والتي يعتبر التعرف عليها أمرا ضروريا:

- صعوبة الحصول على العقار في المناطق الصناعية والتوزيع اللاعقلاني غير المدروس مما يصعب من عملية توسيع النشاط؛

- غياب سياسة تكوين المسيرين والعاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يضطرها إلى توظيف يد عاملة أقل مهارة وكفاءة مما يخفض الإنتاجية ونوعية السمع المنتجة ويرفع التكاليف؛
- هروب اليد العاملة من المؤسسات الصغيرة إلى المؤسسات الكبيرة لأفضلية شروط العمل وحجم الأجور إلى جانب الفرص الكبرى للترقية؛
- ارتفاع كلفة رأس المال المقترض من البنك غالبا لأن أسعار الفائدة أكبر من التي تمنح لمؤسسات الكبيرة، لوجود المخاطرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من نمط تسيير وتنظيم لا يوفر لها حتى الشروط الدنيا التي يتطلبها اقتصاد تنافسي؛
- عدم وجود ارتباط وتكافل بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب انعدام المعلومة وضعف تدفقها؛
- صعوبات تتعمق بالإجراءات وكثيرا ما كانت تتسبب في العديد من المشاكل كعدم الفصل بين الملكية والإدارة، وعدم ارتباط السلطة بالمسؤولية؛
- قيود تتعمق بصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة نفسه كعدم اكتساب التجربة والمستوى الكافي لإدارة هذه المؤسسة، إضافة إلى انعدام روح المبادرة الفردية؛
- الإجراءات الحكومية التي تقيد من حرية هذه المؤسسات مما يحول دون نموها وخاصة بالبلدان النامية؛
- عدم الاستقرار الاقتصادي" التضخم "ارتفاع أسعار المواد الأولية غالبا ما يهدد هذه المؤسسات ويحول دون تحقيقيها للأرباح؛
- المنافسة وخاصة في ظل التفتح الاقتصادي، وإبرام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة؛
- صعوبات فنية وتسويقية منها:

- سوء اختيار موقع البيع: وهذا ينطبق على عمل جديد حيث يتم اختيار موقع البيع بدون خبرة كافية بالسوق والحجم المتوقع لمبيعات ضمن ذلك الموقع، فهو يقام في منطقة لا يصلها الزبائن، ويتم اختيار الموقع بدون دراسة كافية؛
- إهمال المنافسين: هذا ويحصل مع عمل قائم وقد يكون ناجح لسنوات طويلة، ثم فجأة تتعرض للفشل ويكون السبب في الكثير من هذه الحالات هو إهمال المنافسين، فقد يهمل نشاطهم الترويجي، أو تسعيرهم أو الخدمات التي يقدمونها..الخ، أو قد يهمل التغير في أعدادهم أو أحجامهم، كما قد يهمل التهديد الفعلي الذي يسببه دخول منافسين كبار جدد. (**بوغليطة و زياني، 2019، الصفحات 40-41**)

4.3 الهيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أنشأت الحكومة مجموعة من الهيئات والمؤسسات لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي نذكر منها:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI؛ الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ؛ الوكالة الوطنية للتطوير الاجتماعي ADS؛ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC؛ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR؛ صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ برنامج MEDA. (**بولغب، 2018، صفحة 283**)

4. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1.4 التطور التاريخي لقطاع **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**:

يمكن تقسيم التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر إلى 5 مراحل رئيسية موضح من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): التطور التاريخي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

°	الفترة	إسمها	أهم ما يميزها	أهم القوانين الصادرة	مكانة PMEفيها
0	قبل 1962	مرحلة الاستعمار	تبعية الاقتصاد الجزائري لاقتصاد الفرنسي؛ 98 % من PME ممولة للمستوطنين الفرنسيين،	كان القانون الفرنسي هو السائد؛ صدر في 1958 المخطط الاستعماري "مخطط قسنطينة"	كانت PME كفروع للشركات الكبرى الفرنسية وتعمل لأجل تطوير صناعة محلية تخدم المستعمر؛ انخفاض تكلفة اليد العاملة وتوفير السلع للمعمرين؛ محدودية PME التي تعود إلى الجزائريين من حيث العدد و المساهمة في العمالة والقيمة المضافة.
1	1962 – 1982	مرحلة تهميش القطاع الخاص	تبني النهج الاشتراكي؛ إعطاء القطاع العام الدور الأساسي؛ الاعتماد على سياسات الصناعات المصنعة؛ بعد الاستقلال نتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم المؤسسات متوقفة عن الحركة الاقتصادية؛	القانون الأول للاستثمار في 1963 لمعالجة عدم الاستقرار المحيط الذي عقب الاستقلال قانون الاستثمار الثاني سنة 1966 والذي يهدف إلى تحديد وضعية الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية الحيوية	تم إسناد المؤسسات الصغيرة للجان التسيير بعد رحيل ملاكها الأجانب وأصبحت ضمن أملاك الشركات الوطنية؛ لم يكن للقانون الصادر أثر في تطويرها؛ بقيت كمكمل للقطاع العام؛ لم تأخذ حيزا من الاهتمام لدى الدولة؛ كان القطاع الخاص ممثلا بالمؤسسات العائلية ذات الملكية الخاصة أو الحرفية؛ شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام ومحدوديته في الخاص؛ صرامة في المراقبة الجبائية؛ قوانين عمل قاسية، تمويل ذاتي؛ الحرمان من التجارة الخارجية.
2	1982 – 1988	وضع إطار تشريعي للاستثمار الوطني الخاص	انخفاض مداخيل الدولة، انخفاض أسعار المحروقات؛ تأثر استثمارات القطاع العام؛	صدور القانون 11-82 في 11 أوت 1982 لتنظيم الجديد والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني وإنشاء ديوان للتوجيه لمتابعة الاستثمار الخاص وكان تحت وصاية التخطيط والتهيئة العمرانية	عرفت PME اهتماما نسبيا باعتباره قطب محركا وحيويا بإمكانه المساهمة بصفة فعالة في تنفيذ وتحقيق أولويات وأهداف توجهات السياسة الاقتصادية الجديدة، وتحصلت على: حق التحويل الضروري للحصول على التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية؛ القبول المحدد للترخيصات الشاملة للاستيراد، وكذلك لنظام الاستيراد بدون دفع
3	1989 – 2000	الإصلاحات الاقتصادية	تدارك أهمية القطاع الخاص؛ تعويض الاقتصاد الموجه باقتصاد السوق؛ البحث عن استقلالية المؤسسات العمومية وإخضاعها للقواعد التجارية ؛ تحرير الأسعار استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر	قانون 29/88 في 1989/07/19: وضع الاحتكار المؤسسات العمومية على التجارة الخارجية وفتح أبوابه على وجه القطاع الخاص؛ قانون 10/90 في 1990/04/14: المتعلق بالنقد والقروض الذي يضم حركات رؤوس الأموال وتشجيع على أشكال الشركات دون أي استثناء؛ وقانون الاستثمار 12-93 وPME وقانون المنافسة؛ إنشاء وزارة خاصة بPMEبموجب المرسوم التنفيذي 211- 94 في1994/7/18	برز تدريجيا مبدأ جديد قائم على الحرية والمساواة في المعاملة لتحقيق التنمية إذ أن المؤسسات الجزائرية العمومية منها والخاصة ستعامل من الآن فصاعدا نفس المعاملة بعد إلغاء كل الاحتكارات وتحرير التجارة الخارجية؛ القطاع الخاص ولأول مرة بعد الاستقلال له دوره في تجسيد أهداف التنمية الوطنية؛ استمر الاستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التوجه أساسا نحو فروع الأنشطة من الواردات من السلع الاستهلاكية النهائية؛ عرفت المناولة تطورا ضعيفا؛ لم تعرف القطاعات العمومية والخاصة أي ترابط أو التحام والذي يسمح لها بتنمية علاقة الشراكة في مجالات المناولة شهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبير ابتداءا من سنة 2000

4	2001 – 2016	تشجيع الاستثمار الخاص وتطويره	القيام بالتصحيحات الضرورية وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمارات استرجاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانتها قي الاقتصاد الوطني	القانون الخاص بتطوير الاستثمار رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001؛ وقانون توجيه وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خلق صندوق لدعم الاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، إنشاء صندوق لضمان القروض المقدمة من طرف البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	حدد المفهوم الدقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دعمها وترقيتها من قبل السلطات العمومية؛ إجراءات التسهيلات الإدارية في مرحلة إنشاءها ؛ تحسين نوعية المعلومات الصناعية التجارية الاقتصادية والمهنية المتعلقة بالقطاع؛ تسهيل الوصول إليها وتشجيع بروز مؤسسات جديدة والحث على تنافسيتها والمساعدة على آرائها بتوفير المناخ الاستثماري الملائم ومساعدة المؤسسات بتكوين الموارد البشرية الملائمة، وتشجيع روح المقاولاتية والإبداع فيها ومعالجة ملفات تمويلها، وتسويق وتصدير السلع والخدمات التي تنتهجها المؤسسات بترقية نوعية منتجاتها لتحسين معايير الإنتاج الدولية؛
5	بعد 2016	المرحلة الحالية	انخفاض سعر البترول،	صدور القانون 17-02 متأثرا بالتعديل الدستوري لسنة 2016 الذي يمجد مبدأ حرية التجارة والاستثمار	تعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة الإنشاء والإنماء ترقية نشـــاط المناولة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد علي المراجع التالية:

(بوزيان، 2006 ، صفحة 767)؛ (بولغب، 2018، الصفحات 281- 283)؛ (عدون و بابنات، 2008، الصفحات 122-125)؛ (مفيد و الجوزي، 2013، صفحة 3)؛ (بوهزة، 2003، الصفحات 3-5)؛ (ناصر و محسن، 2014، صفحة 6)؛ (قدي، 2012، صفحة 4)

2.4 الفرق بين قانون 18/01 و 02/17:

يمكن توضيح الفرق بينهما من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4): الفرق بين قانون 18/01 و 02/17

الفرق		القانون 18/01			القانون 02/17		
من حيث عدد المواد		40 مادة			28 مادة		
من حيث تعريف المؤسسات		عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال (مليون دج)	الحصيلة السنوية (مليون دج)	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال (مليون دج)	الحصيلة السنوية (مليون دج)
	المصغرة	1 – 9	أقل من 20	أقل من 10	1- 9 عمال	أقل من40	أقل من20
	الصغيرة	10 – 49	أقل من200	أقل من100	10 – 49	أقل من 400	أقل من200
	المتوسطة	50 – 250	200- 2000	100- 500	50 – 250	400 – 4000	200 – 1000

من حيث تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	إنشاء صناديق ضمان القروض لضمان القروض البنكية؛ وضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	إنشاء هيئة عموميّة تسمى الوكالة الوطنيّة لتطوير وعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تضمن تنفيذ سياسة تطوير هذه المؤسسات؛إنشاء صناديق الإطلاق بهدف ترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة؛ إنشاء هيئة استشارية تسمى المجلس الوطنً للتشاور من أجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تخصيص جزء من الصفقات العموميّة للمنافسة فما بين هذه المؤسسات؛ تقديم إعانات ماليّة للجمعيّات الممثلة للمؤسسات الصغيرة جدا وكذلك لتجمعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
من حيث المناولة	تأسيس مجلس وطنيً مكلف بترقية المناولة، لتشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتيار العالمي للمناولة وتنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فما بينها.	تتكفل الوكالة الوطنية لتطوير وعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتنفيذ سياسة الدولة في مجال تطوير المناولة، و تقدم للمؤسسات المناولة دعم تقنيً ومادي.
من حيث تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول PME	تتكفل الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمنظومة الإعلام الاقتصادي لهذه الأخيرة.	تضع الوكالة الوطنية لتطوير وعصرنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظاما معلوماتيا لإستشراف والمساعدة على اتخاذ القرار.

المصدر: بوروبة، 2018، ص.287-288

3.4 تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2002-2019:

يمكن ملاحظة تطور عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (5): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2002-2019

السنة	عدد الإجمالي لـ PME	عدد PME الجديدة	نسبة التطور
2002	261863	/	/
2003	288587	26724	10%
2004	312959	24372	8%
2005	342788	29829	10%
2006	376767	33979	10%
2007	410959	34192	9%
2008	519526	108567	26%
2009	625069	105543	20%
2010	619072	-5997	-1%

6%	40237	659309	2011
8%	52523	711832	2012
9%	65984	777816	2013
10%	74237	852053	2014
19%	162022	1014075	2015
1%	8546	1022621	2016
5%	51882	1 074 503	2017
6%	67360	1 141 863	2018
3%	30082	1 171 945	30/06/2019

Source: Ministère de l'industrie et des mines, 2019.

شهدت جميع السنوات زيادة وتطورا في عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة، ما عدا سنة 2010 أين شهدت انخفاضا قدره 1% بخروج أكثر من 5997 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مقارنة بسنة 2009، أما أكبر نسبة نمو فشهدتها سنة 2008 بزيادة 108567 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، ولكن أكبر زيادة في عدد المؤسسات حققتها سنة 2015، بدخول 162022 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وقد وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من سنة 2019 كآخر الإحصائيات إلى 1 171 945 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي بزيادة 30082 مؤسسة بنسبة تطور 3% مقارنة بسنة 2018.

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2002-2019.

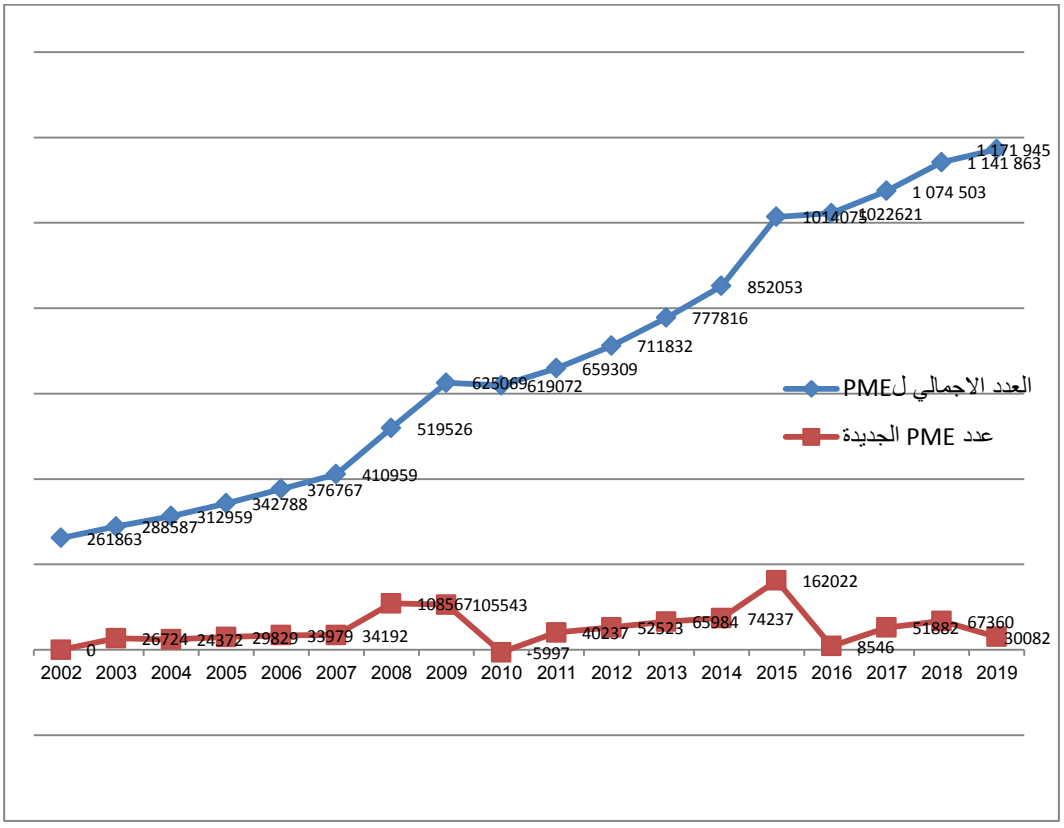

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق.

4.4 **تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب نوعها:** تقسم المؤسسات الصغَيرة والمتوسطة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغَيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية إلى ثلاث أنواع (و كما رأينا سابقا) هي: المؤسسات الخاصة؛ المؤسسات العمومية والمؤسسات التقليدية، ويمكن توضيح تطورها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (6): تطور عدد PME في الجزائر حسب نوعها خلال الفترة 2002-2019

نوع / السنة	المؤسسات الخاصة			المؤسسات العمومية			المؤسسات التقليدية		
	العدد	النمو	الحصة %	العدد	النمو	الحصة %	العدد	النمو	الحصة %
2002	189552		72,39	788		0,30	71523		27,31
2003	207949	10%	72,06	788	0%	0,27	79850	12%	27,67
2004	225449	8%	72,04	778	-1%	0,25	86732	9%	27,71
2005	245842	9%	71,72	874	12%	0,25	96072	11%	28,03
2006	259282	5%	68,82	849	-3%	0,23	101981	6%	27,07
2007	293946	13%	71,53	666	-22%	0,16	116347	14%	28,31
2008	392013	33%	75,46	626	-6%	0,12	126887	9%	24,42
2009	408155	4%	65,30	598	-4%	0,10	162085	28%	25,93
2010	606 737	49%	98,01	560	-6%	0,09	135623	-16%	21,91
2011	511856	-16%	77,64	572	2%	0,09	146881	8%	22,28
2012	601583	18%	84,51	557	-3%	0,08	160764	9%	22,58
2013	601583	0%	77,34	557	0%	0,07	175676	9%	22,59
2014	656949	9%	77,10	542	-3%	0,06	194562	11%	22,83
2015	716895	9%	70,69	532	-2%	0,05	217142	12%	21,41
2016	786989	10%	76,96	390	-27%	0,04	235242	8%	23,00
2017	816323	4%	75,97	264	-32%	0,02	243699	4%	22,68
2018	851414	4%	74,56	262	-1%	0,02	241494	-1%	21,15

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: Ministère de l'industrie et des mines, 2019

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتقليدية في تزايد مستمر؛ أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فهي تشهد تناقصا مستمرا؛

إن التناقص الحاصل في سنة 2010 الذي شهدناه سابقا يعود لخروج المؤسسات الصغيرة المتوسطة العمومية والتقليدية؛

تحتل المؤسسات الصغيرة المتوسطة الخاصة الحصة الأكبر في قطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة؛ بنسب تفوق 70%؛

تليها المؤسسات الصغيرة المتوسطة التقليدية بنسبة تفوق 20%؛ أما المؤسسات الصغيرة المتوسطة العمومية فهي تحتل نسب ضئيلة جدا لم تتعدى 1 %.

ويمكن ملاحظة حصص كل نوع من أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): تطور عدد PME في الجزائر خلال الفترة حسب نوعها 2002–2018.

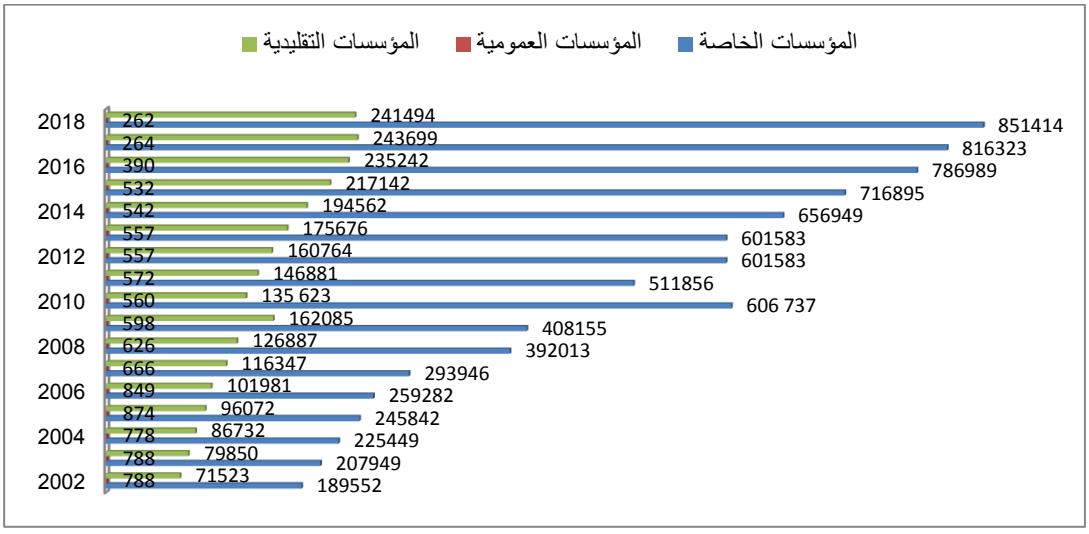

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

5. خاتمة:

مما سبق يتضح لنا النتائج التالية للدراسة:

- تولي الجزائر أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعمل الدولة منذ سنوات على وضع خطط وبرامج لتطوير تنافسية هذه المؤسسات وتأهيلها للاندماج في الاقتصاد العالمي؛

- يتميز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالعديد من الخصائص والمزايا، فهو ينمو بمعدلات أكبر من معدلات نمو المؤسسات الكبيرة، مما يجعل منه وسيلة وأداة لخلق فرص للعمل والتخفيف من معدلات البطالة؛

- تواجه المؤسسات الصغَيرة والمتوسطة مجموعة من العراقيل التي تعيق عملها وفي مقدمتها مشكل التمويل، المشاكل الإدارية والمشاكل القانونية، بالإضافة إلى التحديات الكبيرة التي تواجهها خاصة أمام التحولات الاقتصادية التي يشهدها العامل اليوم في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي؛

- تواجه المؤسسات الصغَيرة والمتوسطة في الجزائر مشاكل عديدة منها: معيقات الجانب التنظيمي والتشريعي، إشكالية منافسة المنتجات المستوردة، وإشكاليات غياب الدعم المالي واللوجيستي وغياب الخبرات التسويقية.

كما أن هذه الدراسة توصي بما يلي:

- تشجيع الدولة لأجهزة الدعم والمرافقة المتواجدة بالجزائر التي تهدف لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضرورة مرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إقامة العلاقات التكاملية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية؛
- العمل على تطوير المزايا التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6. المراجع:

- Ministère de l'industrie et des mines. (2019). ***"bulletins d'information économique"**, N° 4, 8, 12, 14, 16, 22, 26, 29, 30, 32, 34, 35.* Alger: (sur le site : http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique).
- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، (15 12, 2001)، المادة 04 من القانون رقم 01-18 مؤرخ في 2001/12/12. المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77 . الجزائر.
- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، (11 01, 2017)، المواد 8-9 و10 من القانون 02/17. المتمثل في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغَيرة والمتوسطة، العدد: 02. الجزائر.
- إلهام بوغليطة، خولة زياني، (2019)، ***"آليات النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لتعزيز دورها يف التنمية الاقتصادية"***، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 6، العدد 2.
- خالد مدخل، عبد الوهاب دادن، (2020)، ***"أثر خدمات حاضنات الأعمال على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة لواقع المؤسسات في ولاية الوادي"***، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد10 /العـدد: 04.
- سليمان ناصر، عواطف محسن، (2014)، ***"قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، المعوقات والحلول"***، الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر. المسيلة: جامعة المسيلة.
- سمير عبد الصمد، سهام شوشان، (2020)، ***"المرافقة المقاولاتية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مشتلة المؤسسات– محضنة باتنة نموذجا"***، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية.

- عبد اللاوي مفيد، جميلة الجوزي، (2013)، ***"الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر"***، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الوادي: جامعة حمه لخضر.
- عبد المجيد قدي، (2012)، ***"مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر"***، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الوادي: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير ، جامعة حمه لخضر.
- عثمان بوزيان، (2006)، ***"قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"***، (صفحة ملتقى متطلبات بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي). الشلف: جامعة الشلف.
- وقتال عبد العزيز، سارة وعزازية، (2017)، ***"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–الواقع والتحديات"***، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة في الجزائر. الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر.
- كاتية بوروبة، (2018)، ***"إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة"***، أطروحة دكتوراه، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف1: جامعة فرحات عباس.
- بوهزة محمد، بن يعقوب الطاهر، (2003)، ***"تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"***، /الدورة التدريبية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية. سطيف: جامعة فرحات عباس.
- ملكية أحميدة، (2009)، ***"محاولة تقييم أدوات التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"***، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة ورقلة.
- مونية جليل، (2019)، ***"تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"***. الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري. تيزي وزو: جامعة تيزي وزو.
- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان بابنات، (2008)، ***"التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"***. الجزائر: دار المحمدية العامة.

- نجلاء هراقمي، نعيمة بارك، و خالد مدخل، (2019)، ***"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات بالجزائر– الواقع والمأمول"*** ، ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية. الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر.
- وليد بولغب، (2018)، ***"التجربة الجزائرية في إنشاء دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"*** ، مجلة البحوث السياسية والإدارية.
- ياسر عبد الرحمان، عماد الدين براشن، (2018)، ***"قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– الواقع والتحديات"*** . مجلة نماء للاقتصاد والتجارة.